منهج ابن قتيبة في الرد على خصومه من خلال كتابه «تأويل مختلف الحديث»

بقلم : محمّد بن عبد الجليل

اشتهر ابن قتيبة [213 ـ 276 / 828 ـ 889] في بلادنا على الأقل، بالأدب أكثر مما اشتهر بغيره فمن المعروف مثلا أن شيوخ الأدب في إفريقية في عهد ابن خلدون، وربّما قبله، يعدّون أن «أدب الكاتب» أحد أركان الأدب الأربعة[1]. ولا ننكر أنه عرف عن ابن قتيبة أنه خطيب أهل السنة والمتكلم باسمهم والمدافع عنهم كما عرف الجاحظ بأنه خطيب المعتزلة والمتكلم باسمهم والمدافع عنهم. ولكن الدارسين المحدثين لم يهتموا بكتب ابن قتيبة التي تثبت له هذه الصفة ـ الدفاع عن أهل السنة والتكلم باسمهم ـ فلم يدرسوا هذه الكتب وهذا الوجه من وجوه نشاطه إلا منذ زمن غير بعيد. ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن هذه الكتب لم تشتهر قديما في بلادنا، بدليل أن علماء إفريقية والأندلس لم يولوها كبير أهمية، بالرغم من دخول كثير من كتب ابن قتيبة الأندلس في القرن الرابع، على يد قاسم بن أصبغ الأندلسي [247 ـ 340 / 862 ـ 951] وأبي علي القالي

(1) انظر مقدمة ابن خلدون : فصل في علوم اللسان العربي (علم الأدب) والأصول الثلاثة الأخرى هي الكامل للمبرّد والبيان والتبيين للجاحظ وكتاب النوادر لأبي علي القالي.

[288 ـ 356] الوافد على الأندلس وغيرهما. وكثير من هذه الكتب التي دخلت الأندلس مأخوذة عن أبي بكر أحمد بن مروان المالكي(2) عن أحمد بن عبد الله بن مسلم أي ابن قتيبة [ت 935/322]، ومنها كتاب «تأويل مختلف الحديث» وهو كتاب يدافع فيه مؤلفه عن أهل السنة. غير أن أكثر نشاط علماء الأندلس اتجه الى كتب ابن قتيبة الأدبية.

ويمكن تعليل انصراف جمهور علماء الأندلس وإفريقية عن الاهتمام بكتب ابن قتيبة التي يدافع فيها عن السنة وأهلها بعدة أسباب منها أن كثيرا من الأشاعرة متحاملون عليه أو معادون له. ومعروف أن المذهب الأشعري انتشر في إفريقية. فليس بعيدا أن الأشاعرة من علماء إفريقية اقتدوا في ابن قتيبة بإخوانهم المشارقة فأعرضوا عما يتصل بالدين من كتبه. هذا زيادة على أن جلّ اشتغال علماء الدين في إفريقية كان بالفقه المالكي ؛ كما يجب أن لا نغفل أن العلماء الذين ترجموا لهذا الرجل اختلفوا فيه. فمنهم من عدّ له وأثنى عليه وعلى صحة عقيدته ونوّه بفضله وبلائه في الدفاع عن أهل السنة. ومنهم من رماه بالتشبيه وبقول الكراميّة(3). ومنهم من نسبه الى قلة العلم واتهمه بأنه من أجرا الناس على القول فيما لا يحسن من العلوم.

ومن أشهر ما ألف ابن قتيبة في الدفاع عن أهل السنة ـ ويسميهم أهل الحديث، لأن مصطلح أهل السنّة والجماعة لم يكثر بعد تداوله على

(2) يقول كُنّت في Ibn Qutayba : l'homme, son œuvre, ses idées دمشق 19965 إنه توفي في سنة 911/298 بينما يترجم ابن حجر في لسان الميزان (ط ثانية بيروت 1971/1390 مصورة عن طبعة حيدراباد سنة 1329/1331) ج I ص 309 ـ 310 لرجل اسمه احمد بن مروان كان من أروى الناس لكتب ابن قتيبة ويؤرخ وفاته في سنة 944/333 وهو المرجح في رأينا.

(3) من فرق المشبهة سميت باسم رئيسها محمد بن كرام انظر عنها EI2 ج IV ص 694 ـ 696.

السنة الناس في القرن الثالث - كتابه المعنون بـ «تأويل مختلف الحديث». وهو من آخر ما ألفّ، فهو من هذا الوجه يصوّر لنا فكر المؤلّف المكتمل الناضج في العقدين الأخيرين من حياته، على ما يذهب اليه جيرار لوكنت (Gérard Lecomte)[4]. كما يكتسب هذا الكتاب أهمية من وجه آخر، وذلك أنه ألف في فترة ضعفت فيها المعتزلة وظهر عليها أهل الحديث، فهو يصوّر لنا الصراع الدّائر بين القوى الإسلامية على اختلاف فرقها من سنة، ومعتزلة وخوارج وشيعة، كما يصوّر الصراع الدائر بين المسلمين وغير المسلمين، ولكن تصويرا أقل دقة. ويصور لنا السلاح المستعمل في هذا الصراع والميدان الذي عليه يتصارعون. ولا يخفى علينا، كما لا يخفى على أحد، أن الصّورة التي نظفر بها عن هذا كله هي الى الصورة المرتسمة في ذهن المؤلف أقرب منها الى الصورة الحقيقية الموضوعية.

وقد حفظ هذا الكتاب مخطوطا وطبع مرتين ثانيتهما بتحقيق محمد زهري النجار في مطابع دار الجيل ببيروت سنة 1973/1393 وطالعته فوجدت فيه ما بعثني على أن أقول في نفسي إنه قد يكون من المفيد أن أحاول دراسة منهج مؤلفه في مجادلة خصومه والرد عليهم، لعل ذلك يجلو بعض ما كانوا بعمدون اليه من وسائل وما يسلكون من سبل في جدلهم وخصوماتهم الكلامية أو الفقهية، ومكان النصوص الدينيّة في هذا المجال وغير ذلك. ولما مضيت في الاستعداد لهذا شوطا بعيدا، أو أحسبه بعيدا، وجدت الأستاذ جيرار لوكومت (G. Lecomte) تعرض الى جوانب من هذا الموضوع في مقدمة ترجمته الفرنسية لهذا الكتاب. فوجدت نفسي بين أن أترك القيام بهذا العمل، أو أمضي فيه. فآثرت بعد تريث وتردد أن أمضي فيه لعلي أضيف الى ما جاء في المقدمة

(4) انظر G. Lecomte : Ibn Quatayba : l'homme, son œuvre, ses idées. ص 90.

المذكورة شيئا، أو أصلح منه أو أعدل ما أظن أنه يستحق الاصلاح أو التعديل. فإن وفقت قليلا أو كثيرا فذلك ما أبغي، وإن لم أوفق فأرجوكم المعذرة وأن يسع حلمكم خطئي وتقصيري، وحسب أني اجتهدت فأخطأت وسددت فأشويت.

ونعود الى عبارة مختلف الحديث لنُذكّر بما يعرفه كل من شدا من علوم الحديث قليلا أو كثيرا من أنه رُويت عن الرسول أحاديث عديدة ظاهرها مختلف المعنى اختلافا ربما يصل الى التناقض، يعلم ذلك المحدثون من كل حدب وصوب. كما يعلمون أن الرسول حدث أصحابه بأحاديث رأوا أنها تقتضي خلاف بعض ما هم مأمورون به من وجه من الوجوه، فسألوه عنها وأفضوا اليه بما في أنفسهم منها، فأجابهم بما شفى صدورهم أو رأوا أن فيه ذهاب ما بأنفسهم منها. ومن هذه الأحاديث ما روي في كتب عديدة من كتب الحديث الصحيحة المشهورة، بلفظ يختلف بعضه عن بعض اختلافا غير كبير ويزيد بعضها على بعض، مثل هذا الحديث المثبت للقدر والمروي في باب القدر (رقم 4) وكتاب التوحيد (رقم 54) وتفسير سورة الليل من صحيح البخاري وكتاب القدر (رقم 6 ـ 8) من صحيح البخاري وكتاب القدر (رقم 6 ـ 8) من صحيح مسلم وكتاب القدر وتفسير سورة الليل من صحيح الترمذي ومسند ابن حنبل (ج IV ص 67)[5] وهذا لفظه من صحيح مسلم «كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقعد وقعدنا حوله ومعه مخصرة، فنكس، فجعل ينكت الأرض بمخصرته ثم قال : ما منكم من أحد، ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار. وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة. قال فقال رجل : يا رسول الله، أفلا نمكث على

---

(5) انظر تخريجه في ونسنك المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي II 464 وIII 163 ـ 164 وIV 375 وVII 364.

كتابنا وندع العمل. فقال من كان من أهل السعادة فسيصير الى عمل أهل السعادة. ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير الى عمل أهل الشقاوة. فقال «اعملوا فكل ميسر أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة» ثمّ قرأ «فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى (سورة الليل / 5 ـ 10)»[6]. وإذا كان المسلمون يسألونه ويراجعونه سؤال المسترشد الذي يريد من السؤال والمراجعة أن يتعلم ما لم يعلم ويفهم ما أشكل عليه، فإن من الأخبار التي وصلتنا ما يدل على أن غيرهم من منافقين ومشركين وأهل كتاب كانوا يسألونه سؤال من يريد إعناته، وإظهار اختلاف أقواله بل تناقضها.

وقد شغلت هذه الأحاديث المختلفة فيما بينها، وكذلك االأحاديث التي يخالف ظاهرُها ظاهر بعض الآيات من القرآن الصحابة والمسلمين من بعدهم، واختلفت مذاهبهم في تأويل هذه الأحاديث، أو الجمع بينها أي تأويلها تأويلا يزول به ما يظهر بينها من اختلاف، أو ردّ بعضها وقبول بعض. ولا يخفى على أحد أن هذه الآيات والأحاديث المختلفة الظاهر كانت من أهم أسباب الاختلاف بين المدارس الفقهية. كما كانت الآيات المتشابهة المشار اليها في قوله تعالى «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ.فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا»[7] والأحاديث

(6) رواه مسلم في صحيحه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي في ط أولى القاهرة 1955/1375 ـ 1956 كتاب القدر ـ 6 (ج IV 2039 ـ 2040).

(7) سورة آل عمران 7.

المختلفة من أهم أسباب نشأة الفرق الإسلامية الكلامية والسياسية، واختلافها فيما بينها اختلافات أفضت الى ما حدثتنا به كتب الفرق وغيرها من خصومات عديدة. كما لا يخفى على أحد من أهل العلم أن هذه الأحاديث المختلفة، مضافا اليها آيات من القرآن التي اختلفوا في مدلول بعض مفرداتها، كانت من أهم أسباب الاختلاف بين المدارس الفقهية الإسلامية. فقد تناول الفقهاء هذه الآيات والأحاديث بالدرس والنظر فربطوا الآيات بأسباب النزول والأحاديث بالظروف التي حفّت بها، كما بحثوا في اختلاف ما يمكن أن تدل عليه، وصنفوها بعدة اعتبارات وألفوا في ذلك وفي اختلاف الفقهاء بسبب الاختلاف بين هذه النصوص عدة كتب منها «الإنصاف في التّنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم» لابن السيد البطليوسي [444 ـ 521 / 1052 ـ 1127]. ومن قبله نظر الإمام الشافعي [150 ـ 204 / 767 ـ 820] في هذه المسألة، مسألة اختلاف الحديث، نظرة الفقيه وألف فيها كتابا سماه «مختلف الحديث».

وقد كان اختلاف المسلمين ـ من فقهاء ومحدثين ومتكلمين وغيرهم ـ في هذه الأحاديث يدور على مذاهب شتى، وكل فرقة تذهب فيها المذهب الذي يوافق ما هي عليه من أقوال في الفقه أو الكلام أو غيرهما. فمنهم الراد لكثير من هذه الأحاديث، فهو يقبل الحديث ويرد ما يناقضه، ومنهم القابل لها على ظاهرها. ومنهم القابل لها مع تأويلها تأويلا يرى أنه يبطل به ما يظهر من اختلاف بينها، وهذا هو المذهب الذي ألف ابن قتيبة كتابه الذي يعنينا لإثباته أي لإثبات أن لا اختلاف ولا تناقض بين الأحاديث في الحقيقة وإن ظهر أن بينها اختلافا وتناقضا، وهو كذلك مذهب أهل الحديث الذين ألف ابن قتيبة هذا الكتاب للدفاع عنهم، ويظهر ذلك جليا من مقدمته. ولعلهم، بل لا شك أنهم ذهبوا هذا المذهب ـ وهو اعتقاد أن لا تناقض ولا اختلاف بين القرآن والسنة كما أنه لا تناقض ولا

اختلاف بين آية وآية، ولا بين حديث وحديث ـ لما ثبت عندهم من أنّ الرسول خرج على بعض أصحابه وهم يختصمون في القدر «فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب فقال أبهذا أمرتم ؟ أو لهذا خلقتم ؟ تضربون القرآن بعضه ببعض. بهذا هلكت الأمم قبلكم»[8]. فلما ثبت عندهم أن الرسول غضب لضربهم القرآن بعضه ببعض أمسكوا عن ذلك، فلم يروا في القرآن اختلافا ولا تناقضا، كما أمسكوا عن ضرب الحديث بعضه ببعض، فرأوا أن لا تناقض ولا اختلاف بين الأحاديث، لأن السنة في مرتبة تلي مرتبة القرآن، ولأنّ منها ومن القرآن تؤخذ العقائد والتشريعات والآداب وغيرها. كما منعهم من ضرب القرآن والأحاديث بعضها ببعض أن أعداء الرسول، من مشركين وأهل كتاب وغيرهم، كانوا يضربون النصوص بعضها ببعض. ليحاجوا الرسول ويخاصموه، ويشككوا المسلمين.

ولا شك أن كثيرا من المسلمين المعاصرين لابن قتيبة، خاصتهم وعامتهم، حيّرهم انقسام المسلمين في هذه الأحاديث المختلفة شيعا وأحزابا ومذاهب كل حزب يقول بما يخالف قول الآخر. وكل يحتج لرأيه بحديث يناقض أو يخالف الحديث الذي يحتج به خصمه. وزاد في حيرتهم أن بين المنتمين الى هذه الأحزاب والمتمذهبين بهذه المذاهب صراعا شديدا قد يفضي الى أن يحمل بعضهم السلاح على بعض. كما زاد في حيرتهم أن أهل الكلام استغلوا هذه الاختلافات في الحديث، فأخذوا ينشرون معايب أهل الحديث، ويثلبونهم ويؤلفون في ذلك الكتب. وكأنما أراد ابن قتيبة أن يوقفنا على ما بلغته هذه الحيرة من شدة، فصدّر كتابه «تأويل مختلف الحديث» بمقدمة طويلة لخص في أولها مضمون رسالة طويلة كتب بها اليه أحد هؤلاء المسلمين، أفضى اليه بما في نفسه

(8) رواه ابن ماجه في سننه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي القاهرة 1972 مقدمة باب القدر حديث 85 (ج I 33) كما رواه غيره وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي I 33 وIV 524 وV 183 وVII 100.

من «ثلب أهل الكلام أهلَ الحديث، وأتهامهم، واسهابهم في الكتب بذمهم، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض. حتى وقع الاختلاف، وكثرت النحل، وتقطعت العصم، وتعادى المسلمون، وأكفر بعضهم بعضا، وتعلّق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث»[9] ثم ذكر صاحب هذه الرسالة أنه قرأ كتاب ابن قتيبة «غريب الحديث» وأعجبه تأويله بعض الأحاديث التي يراها أهل الكلام متناقضة، فطلب منه أن يؤلف كتابا يزيل به ما يدعيه هؤلاء المتكلمون على الأحاديث من التناقض والاختلاف.

وإذا ثبت ما ذهب اليه ج لوكتت (G. Lecomte)[10] من أن هذا السائل هو عبيد الله بن يحي بن خاقان [209 - 263 / 824 - 876] وزير المتوكل [232 - 247 / 847 - 861] ثم المعتمد [256 - 279 / 870 - 892]، فإنه يتعيّن علينا أن نفترض إما أن هذا الوزير وضع نفسه موضع السائل الحيران الذي يريد أن يهديه أهل العلم الى القول الحق في هذه الأحاديث المختلفة وأن ينقذوه من هذه الحيرة الشديدة التي أوقعه فيها أهل الكلام، وفي هذا، كما لا يخفى، تشهير بالمتكلمين وتفنيد لما يقولون من أنّ علم الكلام يثبت العقيدة ويصححها، وإما أن هذا الوزير ليس من ذوي الباع الطويل في العلوم الاسلاميّة، لأنّ تدبير شؤون الدولة وما يتصل به شغله عن الاهتمام بهذه العلوم أو لغير ذلك من الأسباب. ولعل الوزير اكتفى بأن طلب من ابن قتيبة تأليف كتاب في الرد على الذين يدعون التناقض على كثير من الأحاديث فتصور أن رجلا من عامة المسلمين أو من طلبة العلم أو غيرهم كاتبه بما ذكر. وسواء صح الافتراض الأول أو الثاني، فإنه لا مناص من القول بأن تأليف هذا الكتاب كان بطلب من السلطة ممثلة في الوزير عبيد الله بن يحي، وأنها تريد بذلك مقاومة المعتزلة وتقوية أهل

---

(9) تأويل مختلف الحديث 3.

(10) نظر كتابه Ibn Qutayba : l'homme : son œuvre. ses idées ص217، 219 ومنسة ترجمته لكتاب تأويل مختلف الحديث : Le traité de divergence des hadit، المقدمة ص VII.

السنة، ووافقت هذه الرغبة من السلطة رغبة من ابن قتيبة، فكان هذا الكتاب ثمرة اتفاق هاتين الرغبتين. وغني عن القول أن الخلفاء كثيرا ما يستعينون على خصومهم، أو على خصومهم وخصوم الإسلام بالعلماء أو المتكلمين فقد استعان المعتصم [218 ـ 227 / 833 ـ 842] والواثق [227 ـ 232 / 842 ـ 847] بعلماء المعتزلة ومناظريهم على أهل الحديث، ومن قبلهما استعان المهدي [158 ـ 169 / 775 ـ 725] بالمتكلمين وأمرهم بالتأليف في الرد على الزنادقة ومقاومتهم واستعان عمر بن عبد العزيز [99 ـ 101 / 717 ـ 720] وهشام بن عبد الملك بالعلماء ـ ومنهم الأوزاعي [88 ـ 157 / 707 ـ 774] ـ على القدرية.

ولا نستبعد أن يكون طلب الوزير عبيد الله بن يحي من ابن قتيبة أن يؤلف هذا الكتاب، قد هيأ الفرصة لأبي محمد، فجرى في مقدمته على ما جرى عليه الجاحظ وترسم خطاه وقلده في التقديم لكتبه. فإنه قد اشتهر عن الجاحظ أنه يصدر كثيرا من كتبه بمقدمات تكون جوابا على سؤال سائل، أو نزولا عند رغبة راغب أو ردا على عائب، مع الإكثار من الدعاء للسائل أو الراغب أو العائب في أول المقدمة. وهذا ما نجده في مقدمة كتاب ابن قتيبة الذي نحن بصدده. وزاده رغبة في ترسم خطى الجاحظ واتباع أسلوبه، ما لاحظه من انتشار كتبه وإقبال الناس على انتساخها، فأحب أن يسلك طريقته لتلقى كتبه من الرواج ما لقيت كتب أبي عثمان. كما حاول أن يصطنع أسلوب الجاحظ في سلاسته وسهولته، لكنه لم يجر على ما جرى عليه الجاحظ من مزج الجد بالهزل، بل عابه بذلك أشد العيب، وقال فيه «وتجده يقصد في كتبه للمضاحيك والعبث. يريد بذلك استمالة الأحداث وشراب النبيذ»[11].

---

(11) تأويل مختلف الحديث 59.

ثم، وبعد أن يقرر في نفس القارئ ما يراه هو وأصحابه من تطاول أهل الكلام وغيرهم على أصحاب الحديث بمثل قوله «هذا ما حكيت من طعنهم على أصحاب الحديث وشكوت تطاول الامر بهم على ذلك من غير أن ينضح عنهم ناضح. ويحتج لهذه الأحاديث محتج، أو يتأولها متأول، حتى أنسوا بالعيب ورضوا بالقذف»[12] ويتخلص الى تعداد معايب خصومه ونشرها، ليشهر بهم، ويلقي في النفوس البغض لهم والنفور منهم، ويبعثها على مخالفة أقوالهم والزراية عليهم. ويستعين على ذلك باصطناع أسلوب مشرق ناصع، سلس مرسل، لا تكلف فيه ولا تعمل، ولا مشقة في اصطناعه، بل هو أسلوب يجري به قلم ابن قتيبة جريانا طبيعيا تلقائيا. ولا نبالغ مبالغة شديدة إذا قلنا إنه أسلوب ينساب الى النفوس انسيابا، فتأنس اليه، حتى يكاد ذلك يصرفها بعض الشيء عن النظر الفاحص في محتوى بعض فقرات هذه المقدمة، بل ربما سهل ذلك على النفوس تقبل ما يلقيه اليها ابن قتيبة دون كبير مناقشة.

وهؤلاء الخصوم الذين يعيبهم ابن قتيبة هم خصوم أهل السنة من المتكلمين والمتفلسفة. فأما المتفلسفة فيعيبهم في شخص أحد أعلامهم وهو محمد بن الجهم البرمكي المتوفى في خلافة معتصم [218 ـ 227 / 833 ـ 842]، ويشنّع عليه بأنه استبدل بالمصحف كتب أرسطو في الكون والفساد والمنطق، وعمل با فيها من قياس ونحوه فقال بما يخالف قول الرسول مخالفة صريحة، كما يعيبه بترك صيام رمضان، ولا يقبل عذره. وأما المتكلمون فإنه يذكر منهم عرضا بعض الفرق المخالفة لأهل السنة مثل المرجئة، ويفصل بعض التفصيل في بيان معايب الرافضة، فيعير أحد أعلامهم، وهو هشام بن الحكم [ت 190 / 805]، بالتشبيه والجبر الشديد. ويعيب عامتهم بتفسير القرآن تفسيرا غريبا وادعائهم علم باطنه. كما

(12) المصدر نفسه 12.

يعيبهم بكثرة الافتراق وبالغلو الذي أدّى ببعض فرقهم الى القول بأقوال تخرجها من الإسلام. ولكن أشد سخطه وعيبه ينالان المعتزلة، لأن هؤلاء عذبوا أهل السنة وحملوهم بالقوة على الدخول في نحلتهم أيلم، المأمون [198 ـ 218 / 813 ـ 833] والمعتصم [218 ـ 227 / 833 ـ 842] والواثق [227 ـ 232 / 842 ـ 847] ولأنهم أشد الفرق خصومة لأهل السنة. ومن منهج ابن قتيبة في عيب المعتزلة وغيرها أنه لا يسميهم غالبا إلا بما يصمهم ويضع منهم من الأسماء، فهو إذا تحدث بعيوب المعتزلة لا يسميهم بهذا الاسم. إلا قليلا، ويتعمد في الغالب أن يسميهم القدرية لما في ذلك من وصم لهم بمضارعة المجوس، وذلك أن تسميتهم بالقدرية ـ أي منكري القدر أو الذين ينسبونه الى أنفسهم ويقولون «نحن نفعل ما لا يريد الله تعالى ونقدر على ما لا يقدر»[13] فيجعلون لأنفسهم مع الله نصيبا ـ تحيل على الحديث المشهور «القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوا جنائزهم»[14]، فهو من هذه الناحية يقارعهم بالحديث كما يقارع به غيرهم من الفرق من رافضة ومرجئة وخوارج.

كما يشنّع عليهم بذكر بعض المشاهير أو المغمورين من رجالهم، فيخبر عن جميعهم برقة الدين، ويقدح في سيرتهم، وينسب اليهم القول بأقوال متناقضة سخيفة أو مخالفة للإسلام وأحكامه، مثل إخباره عن «بكر صاحب البكرية، وهو من أحسنهم حالا في التوقي، فنجده يقول من سرق حبة من خردل ثم مات غير تائب من ذلك، فهو خالد في النار مخلد أبدا، مع اليهود والنصارى»[15] ويطنب خاصة في ذم النظام

---

(13) المصدر نفسه 82.

(14) روي الحديث بهذا اللفظ أو قريب منه في سنن ابن ماجه مقدمة باب القدر [وهو الباب العاشر] الحديث 92 وغيره وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي V و317 ـ 318 و554 وVI 285.

(15) تأويل مختلف الحديث 46.

[ت 231 / 845] لما هو معروف به من شدة الجرأة على القول بما يخالف ما يذهب اليه الناس، حتى أصحابه، وعلى الطعن على الصحابة. فلذلك يجرد قلمه للوقيعة فيه والتشهير به. فينسب اليه من القول والفعل ما يسخط عليه كل مسلم. فينعته بالشطارة ويقول إنه يروح على سكر ويغدو على سكر. وينسب اليه في هذا الباب شعرا منسوبا الى أبي نواس في مصادر أخرى ومثبتا في ديوانه. كما يعيبه بأقوال أنكرها أصحابه وردوها عليه، وأراد أن يضع منه أكثر فأورد مطاعنه على الصحابة بل على كبارهم. فقد سخر النظام من ابن مسعود واتهمه بالكذب على الرسول. كما أرهم أبا هريرة بالكذب وأبا بكر وعمر بقول الشيء ونقيضه. واتهم أبا حذيفه بالقسم بالايمان الكاذبة.

وبما أن ابن قتيبة يريد أن يثبت أنه المتكلم باسم أهل السنة والمنافح عنهم وأنه يعظم الصحابة، فقد انبرى للنظام يرد عليه ويبرئ الصحابة مما عابهم به أو يبسط عذرهم إذا صح عنده ما رماهم به النظام. فهو لا يكاد يورد شيئا من مطاعن النظام عليهم إلا أعقبه بالرد عليه بما يبطله أو بما يرى أنه يبطله. فهو يعارض طعن النظام على الصحابة مثلا بأن تلك المطاعن لو ثبتت لكانت قليلة في جنب ما لهم من المحاسن، أو بالإشارة الى أن ما ينسبه الى هذا الصحابي أو ذاك من عيوب لا يثبته النظر والقياس. ويتحداه أن يثبت دعواه بقليل من الأمثلة. ويخلص من ذلك الى أن يقول إن عجز النظام عن ذكر بعض الأمثلة يدل على أنه يحمل ضغنا على ذلك الصحابي. ومن ذلك أن النظام عاب عمر بن الخطاب بالتناقض فقال «وليس ذلك بأعجب من قوله : أجرؤكم على الجد أجرؤكم على النار[16] ثم قضى في الجد بمائة قضية مختلفة» فيرد عليه ابن قتيبة قائلا «ولا شيء أعجب عندي من ادعائه على عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه

(16) المصدر نفسه 20.

قضى في الجد بمائة قضية مختلفة. وهو من أهل النظر وأهل القياس. فهلا اعتبر هذا ونظر فيه ليعلم أنه يستحيل أن يقضي عمر في أمر واحد بمائة قضية مختلفة. فأين هذه القضايا ؟ وأين عشرها ونصف عشرها ؟ ... وكيف لم يجعل هذا الحديث إذا كان مستحيلا مما ينكر من الحديث ويدفع لما قد أتى به الثقات. وما ذاك إلا لضغن يحتمله على عمر رضي الله عنه وعداوة»[17].

ونلاحظ أنه كلما كان الرجل من المعتزلة أشهر والناس به أعرف وتأثيره فيهم أقوى كان ابن قتيبة أشد له عيبا، فلذلك جاء الجاحظ تاليا للنظام وفاز بحظ وافر من ذم ابن قتيبة لأنه «أحسنهم [رجال المعتزلة] للحجة استثارة وأشدهم تلطفا لتعظيم الصغير حتى يعظم وتصغير العظيم حتى يصغر ويبلغ به الاقتدار الى أن يعمل الشيء وضده»[18]. وبهذه المواهب وبكثرة التآليف وبحسن الأسلوب استطاع الجاحظ أن يؤثر في الناس ويحبب اليهم الاعتزال وبه استحق أن يسخط عليه ابن قتيبة أكثر من سخطه على سواه من رجال القدرية.

كما يستعين على نشر معايبهم وتكريههم الى الناس بالاجتهاد في ذكر أقوالهم القبيحة وعقائدهم الفاسدة. ويشنع عليهم بأقبح ما يذهبون اليه، وهو ترك أخذ العقيدة من الكتاب والسنة الى العمل بما كان يسمعهم يقولونه لما كان يحضر مجالسهم في شبابه، وهو قولهم «إن الحق يدرك بالمقايسات، ويلزم من لزمته الحجة أن ينقاذ لها»[19] وهو بهذا الكلام يريد تقويض الأساسي النظري الذي يبنون عليه نحلتهم، وهو أنهم يجعلون النظر والقياس عيارا على الكتاب والسنة، ولا يجعلون الكتاب

(17) نفسه ص 24 وفي النص المطبوع «ويدفع مما قد أتى ...» ولا يظهر لها معنى.
(18) نفسه 59.
(19) نفسه.

والسنة عيارا عليهما. ومما يزيد في سوء حالهم أنهم زيادة على سخريتهم، أو سخرية بعض رجالهم مثل الجاحظ من السنة سخرية لا تخفى على أهل العلم، لا ينقادون للحجة إذا لزمتهم، بل تراهم يلجون ويصرون على ما يذهبون اليه ولا يتزحزحون عنه ويريد أبو محمد إثبات أنه لا عذر لهم في عدم الانقياد للحجة، فإن انتحلوا لأنفسهم عذرا فهو أقبح من الذنب، فيورد خبر مناظرتين حضرهما، وكانت احداهما بين معتزلي ورافضي من أصحاب هشام بن الحكم، ورأى ابن قتيبة انقطاع أحد الطرفين في كل من هاتين المناظرتين فكان منه ما حكاه على هذا الوجه : «قال أبو محمد قلت له وللأول إيقصد الرجلين المنقطعين في المناظرتين] : قد لزمتكما الحجة فلم لا تنتقلان عما تعتقدان الى ما الزمتكما الحجة ؟ فقال أحدهما : **لو فعلنا ذلك لانتقلنا في كل يوم مرات. وكفى بذلك حيرة.** قلت : «إذا كان الحق إنما يعرف بالقياس والحجة، وكنت لا تنقاد لهما بالاتباع. كما [لا] تنقاد بالانقطاع فما تصنع بهما ؟ التقليد أربح لك والمقام على أثر الرسول صلى الله عليه وسلم أولى بك»[20].

ومن المفيد أن نستطرد لنبيّن ما المقصود بالقياس في هذا الصدد، وذلك أن لوكنت Lecomte يرى أن ابن قتيبة يقصد بالقياس قياس الفقهاء ويرفضه[21]، ونرى أن هذا الرأي يحتاج الى تدقيق نظر وإصلاح، لأن ابن قتيبة يذكر القياس أثناء ذمه للمتكلمين والمتفلسفين ويبطل ما يذهبون اليه من أن الحق يدرك بالقياس (أو بالمقايسات والنظر) وكلامه عن المناظرتين المشار اليهما آنفا يدل بوضوح على أن المراد بالقياس إنما هو القياس المنطقي. وقد عاب المتكلمين والمتفلسفين باستعمال هذا القياس في

(20) نفسه 65.

(21) انظر G. Leconte في Le traite des divergences des hadit المقدمة ص XXXIII ـ XXXIV و ibn Qutayba : l'homme, son œuvre, ses idées ص 256 ـ 257.

مناظراتهم ومجادلاتهم، ثم عابهم باستعماله بعد إلباسه لباسا فقهيا، فيلتبس هذا القياس المنطقي بالقياس الفقهي، وبذلك توصل بعض أهل الكلام الى احلال الخمر لأنهم يرون أن الله نهى عنها على جهة التأديب، وبه أحل آخرون الجمع بين تسع نساء واحتجوا بقوله تعالى «فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ»[22] وقالوا إن جملة ذلك تسع نساء، وقوّوا هذا الدليل بأن الرسول توفي عن تسع نساء.

وقد يعترض معترض، ويذهب الى أن الدليل على أن ابن قتيبة عنى بالقياس القياس الفقهي أو الشرعي أنه عاب به أبا حنيفة [80 ـ 150 / 699 ـ 767]، وأصحاب الرأي من الفقهاء. والذي أذهب اليه في هذا الاعتراض أنه ضعيف، لأن ابن قتيبة عاب أصحاب الرأي من الفقهاء وخاصة أبا حنيفة، بادعاء القياس بعد أن أفاض في ذم المتكلمين وقياساتهم، فقال بعد فراغه من الحديث عن ثمامة بن اشرس [ت 213 / 828] «ثم نصير الى أصحاب الرأي فنجدهم أيضا يختلفون ويقيسون ثم يدعون القياس، ويستحسنون، ويقولون بالشيء ويحكمون به، ثم يرجعون»[23] «فإذا فرغ من عيب أصحاب الرأي عاد الى المتكلمين وبدأ بذكر معايب الجاحظ ثم يخلص الى معايب المتكلمين عامة. وفي هذا كله ما يشعر بأن القتيبي يعيب على أصحاب الرأي تقليدهم للمتكلمين في قياساتهم، فهو من هذا الوجه يلحقهم بهم. واذا تتبعت ما عاب به ابن قتيبة أصحاب الرأي وسعيت الى تحصيله، وجدته يعيبهم بالتشبّه بالمتكلمين في استعمال القياس حيث لا يسوغ استعماله، يدل على ذلك ما حكاه من قول ابن راهويه [161 ـ 238 / 778 ـ 853] فيهم «نبذوا كتاب الله تعالى وسنن رسوله صلى

(22) النساء جزء من الآية 3.
(23) تأويل مختلف الحديث 51.

الله عليه وسلم ولزموا القياس، وكان يعدد من ذلك أشياء»[24]. فإذا نظرت الى ما ذكره ابن قتيبة من هذه الأشياء التي كان يعددها ابن راهويه، تبينت أنه لا يعيب أهل الرأي باستعمال القياس الفقهي، بل يعيبهم بالخطإ في استعماله، ومثال ذلك أنّهم اعتمدوا قول الرسول «من نام فليتوضأ» [25] واتخذوه أصلا يقيسون عليه وفسروا النوم بأنه نوم الضجعة فقالوا «إن الرجل إذا نام جالسا واستثقل في نومه لم يجب عليه الوضوء، ثم أجمعوا على أن كل من أغمى عليه منتفض الطهارة قال [ابن راهويه] وليس بينهما فرق ... قال فأوجبوا في الضجعة الوضوء إذا غلبه النوم وأسقطوه عن النائم المستثقل راكعا أو ساجدا، قال وهاتان الحالان في خشية الحدث أقرب من الضجعة. فلاهم اتبعوا أثرا ولا لزموا قياسا»[26]. أضف الى هذا أن جمهور الفقهاء يقولون بالقياس الشرعي، ومنهم الحنابلة الذين يقول «لوكنت» إن ابن قتيبة أحد رجالهم. فعلى هذا نرجح أن المراد بالقياس المعيب على أصحاب الرأي إنما هو تشبههم بالمتكلمين وأهل الفلسفة. ويؤكد هذا أن ابن قتيبة يثني في موضع آخر من مقدمة كتابه على أبي حنيفة ويعتبره «واحد زمانه في الفتيا ولطف النظر». ويستشهد بقول صاحبه أبي يوسف [113 ـ 182 / 731 ـ 798] في ذم المتكلمين ليثبت أنه لا مطمع في تخلص الحق من بينهم إذ «كيف يطمع في تخلص الحق من بينهم، وهم ـ مع تطاول الايام بهم ومر الدهور ـ على المقايسات والمناظرات، لا يزدادون إلا اختلافا ومن الحق إلا بعدا. وكان أبو يوسف [123 ـ 182 / 731 ـ 798] يقول : من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن

(24) نفسه 53.

(25) روي في سنن أبي داود طهارة 193 وفي سنن ابن ماجه طهارة 62 وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي VII 46.

(26) تأويل مختلف الحديث 53 ـ 54.

طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غرائب الحديث كذب»[27]. ونرجح أنه عاب أبا حنيفة، بلهجة وكلام أقل حدة من اللذين عاب بهما المتكلمين، ثم مدحه واستشهد بكلام أبي يوسف، لأن هذين الرجلين، وإن خالفا أصحاب الحديث، ليسا من أهل الكلام. فالخلاف بين الفريقين ـ أصحاب الرأي وأهل الحديث ـ وإن عظم، لا يصل الى ما بين أصحاب الكلام وأصحاب الحديث.

ثم يعود ابن قتيبة فيجمع بين الشيعة والمعتزلة. ويعيبهم جميعا ويشنع عليهم بتأويلاتهم العجيبة الغريبة للقرآن، ويورد عدة أمثلة على ذلك، ويريد بإيرادها إقناعنا بصحة قوله فيها، وبيان وجوه فسادها. ويبين فساد هذه التأويلات بالإشارة الى أن العرب لا تعرف ما تذهب اليه المعتزلة في تأويلاتها أو ببيان أن تلك التأويلات تؤدي الى سلب الرسول أو النبي كل فضيلة ميز الله بها رسله وانبياءه أو أنها غير معقولة أو أنها تذهب بما في الآية من بلاغة التعبير، وطلاوة الأسلوب. ويعمد الى الشواهد التي استدلوا بها على صحة تأويلهم، وهي أبيات من الشعر، فيثبت أنها لا تشهد على ما يقولون، لأن فيها تصحيفا يذكره.

وقد يسبق الى النفوس أن ابن قتيبة بما أنه عدو للمعتزلة، متحامل عليهم، يتهمهم ويتقوّل عليهم، فينسب اليهم تأويلات لم يذهبوا اليها أو لم تثبت عنهم. غير أننا تتبعنا الآيات التي ذكرها ابن قتيبة في مقدمة كتابه وأورد تأويل المعتزلة لها، فوجدنا الشريف المرتضى [355 ـ 436 / 966 ـ 1044] وهو علوي جمع بين التشيّع والاعتزال أظهر عليه من التشيع في كتابه المسمى «غرر الفوائد ودرر القلائد[28] ـ يتعرض في مجلسين من مجالسه في هذا الكتاب الى تأويل آيتين مما أورده ابن قتيبة.

---

(27) نفسه 61.

(28) عدنا من هذا الكتاب الى الطبعة التي وقف على تحقيقها محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية. ط< أولى القاهرة 1373 / 1954.

وأول كلا منهما تأويلات متقاربة وكان بعضها مطابقا لما نسبه ابن قتيبة الى المعتزلة. وهاتان الآيتان هما قوله تعالى في سورة يوسف «وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلاَ أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ»[29] وقوله في سورة المائدة «وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ...»[30] وفي هذا دليل على أن ابن قتيبة، لم يتجن على المعتزلة ولم يتقول عليهم في ما ذكر من تأويلهم للقرآن. ولا ريب أننا لو رجعنا الى تفسيرهم للقرآن لوجدنا فيه ما يؤكد هذه النتيجة التي خرجنا بها.

أما الروافض فإنهم أسوأ حالا من المعتزلة في تأويلهم للقرآن، لأنه إذا كان المعتزلة يرجعون الى العقل والنظر في تأويل كثير من الآيات. فإن الروافض يؤولونه انطلاقا مما «يدعونه من علم باطنه بما وقع اليهم من الجفر وهو جلد جفر ادعوا أنه كتب فيه لهم الإمام كل ما يحتاجون الى علمه وكل ما يكون الى يوم القيامة»[31] ثم يسخر من جفرهم هذا ويذكر أمثلة على هذه التأويلات الغريبة العجيبة التي ضررها وفسادها أشد من ضرر تأويلات القدرية. ويجب أن نلاحظ أن الامثلة التي يذكرها هي في غالبها تأويلات منسوبة الى غلاة الشيعة من إسماعيلية وبيانية وغيرهما. كما يجب أن نلاحظ أن المقصود بالروافض هم عامة الشيعة ما عدا الزيدية الذين يبدو أن ابن قتيبة يعتبرهم معتدلين لأن شاعرهم سخر من الروافض وبرئ منهم، ويقوي هذا الرأي أنه نعت هشام بن الحكم - وهو من متكلمي الإمامية - بأنه رافضي، فإذا صح هذا فإن ابن قتيبة يكون عاب الشيعة بأقوال كثير من فرق غلاتها؛ ومثل هذا فعلت الفرق

---

(29) سورة يوسف جزء من الآية 24 وتأويلها في الجزء الأول من «غرر الفوائد»، ص 477 وما بعدها.

(30) سورة المائدة جزء من الآية 64 وتأويلها في الجزء II ص 3 وما بعدها من المصدر السابق.

(31) تأويل مختلف الحديث 70 - 71.

الاسلامية كلها بخصومها، فإن مؤلفي السنة ينبزون الشيعة بالرفض والقول بالظاهر والباطن كما ينبز المعتزلة والخوارج أهل السنة فيسمونهم المجبرة والمشبهة والحشوية وغير ذلك. وهكذا يتبين لنا أن ابن قتيبة قصد بذكر هذه الأمثلة من تأويلات المعتزلة والشيعة أن يثبت انحرافهم واتباعهم الهوى في فهم القرآن وتأويله.

وبعد الإفاضة في التحدث بمعايب أهل الكلام وإقناع قراء كتابه بأنهم متبعون للهوى زائغون عن الحق، يتحول للدفاع عن أهل الحديث ويتصدى ليرد ما عابهم به المتكلون. فيدفع أن يكون أهل الحديث مسمين بتلك الأسماء التي ينبزهم بها خصومهم مثل الحشوية والنابتة والمجبرة والغثر والغثاء وحجته في ذلك أن هذه الأسماء مصنوعة صنعها خصوم أهل السنة ولم تأت عن الرسول، بينما أتت عنه أحاديث يسمي فيها القدرية والخوارج وغيرهم بهذه الأسماء وتحكم على اتباع هذه الفرق بالضلالة يقول في ذلك مثلا «وهذه كلها أنباز لم يأت بها خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما أتى عنه في القدرية أنهم مجوس هذه الأمة» وفي الرافضة «يكون قوم في آخر الزمان يسمون الرافضة يرفضون الإسلام ويلفظونه فاقتلوهم فإنهم مشركون» وفي المرجئة «صنفان من أمتي لا تنالهم شفاعتي لعنوا على لسان سبعين نبيا : المرجئة والقدرية» وفي الخوارج يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة، وهم كلاب أهل النار[32]». كما يحتج لذلك بأن فطرة الناس تشهد بأن أهل الحديث ليسوا مجبرة ولا حشوية ولا غير ذلك مما نبزوا به من أسماد.

أما ما عيبوا به من رواية الأحاديث الضعيفة، وغير الصحيحة، فيرد عليه بأنهم لهم يرووها لأنهم يعتقدون صحتها، وإنما رووها للتنبيه على ما فيها من العيوب وليميزوا الصحيح من الموضوع، ويغتنم هذه الفرصة

(32) نفسه 81.

ليورد بعض الأحاديث السخيفة ويسمي الذين وضعوها من الزنادقة والضعفاء والكذابين أو يذكرهم بصفاتهم، ومن الذين اتهمهم بوضع الحديث المنذر بن زياد [؟]، ... وقد ذكره ابن حجر في لسان الميزان، وقال فيه ما يدل على أن علماء المحدثين يتهمونه بالكذب ووضع الأحاديث، ومما قاله فيه «وحديث ابن أبي زيد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس لحينه في الصلاة» وضعه المنذر بن زياد»(33)، وهذه العبارة بعينها وردت في مقدمة تأويل مختلف الحديث إلا أن فيها «وحديث ابن أبي أوفى» عوض «وحديث ابن أبي زيد» ويستطرد ليبين بعض ما يطرأ على الحديث من خلل يشرح أسبابه، وسيعود الى شرحها في متن كتابه.

كما يرد على ما عيب به أهل الحديث من رواية الحديث عن بعض المخالفين لهم دون بعض فيبرر ذلك بأنهم يروون عن أهل الصدق المخالفين لهم، إلا فيما اعتقدوه من الهوى فإنه لا يكتب عنهم.

ويختم هذه المقدمة الطويلة عائبا أهل المقالات. أي أهل الكلام بالاختلاف مادحا أهل الحديث بالاجماع على أن من اعتصم بالكتاب وتمسك بالسنة فقد طلب الحق من مظانه. فإن عيبوا بحمل الكذب والمتناقض من الحديث. فقد بين أنهم يحملون الكذب لينبهوا على كذبه، وهذا شطر العمل. أما المتناقض فإن ابن قتيبة ينبئنا أنه ألف كتابه «تأويل مختلف الحديث» ليبين المخارج منه، حتى ينتفع بذلك الحيارى. ومن قل حظه من العلم، فقال في ذلك مخاطبا مراسله «وأما المتناقض فنحن مخبروك بالمخارج منه ومنبهوك على ما تأخر عنه علمك وقصر عنه نظرك وبالله الثقة وهو المستعان»(34).

وإذا نظرنا في هذه الأحاديث المدعى عليها التناقض لنعرف من يعيبها وبماذا يعيبونها وجدناها كالآتي تقريبا :

---

(33) ابن حجر لسان الميزان VI 89 ـ 90.

(34) تأويل مختلف الحديث 86.

أ ـ أحاديث تخالف القرآن أو يبطلها القرآن : 8 أحاديث.

ب ـ أحاديث يكذبها القرآن والنظر أو القرآن وحجة العقل أو القرآن والإجماع 12 حديثا.

ج ـ أحاديث يناقض كلّ واحد منها حديثا آخر أو أحاديث يفسد أول الواحد منها آخره : 52 حديثا.

د ـ حديث واحد يخالفه القياس، وليس المراد به القياس الفقهي وإنما هو القياس المنطقي العقلي وفي هذا دليل آخر على صحة ما ذهبنا اليه وحاولنا الاستدلال عليه من أنّ ابن قتيبة ذم القياس المنطقي لا القياس الفقهي.

هـ ـ حديث واحد يكذبه الاجماع.

و ـ أحاديث يكذبها القرآن والإجماع أو القرآن والنظر أو القرآن وحجة العقل 8 أحاديث.

ز ـ أحاديث يكذبها النظر وحده أو النظر ومعه الخبر 19 حديثا.

ط ـ حديث يكذبه العيان.

ي ـ أحاديث معيبة لأنها تثبت التشبيه : 11 حديثا.

ك ـ حديث معيب لأن الروافض يحتجون به لإكفار الصحابة إلا ستة نفر بعد الرسول.

ل ـ حديثان أحدهما في القدر على ما يذهب اليه المعتزلة والآخر يدل على أن القرآن مخلوق يرويهما أهل الحديث ولا يعتقدون خلق القرآن.

وظاهر من هذا أن المعتزلة هم الذين يعيبون أهل الحديث برؤاية هذه الأحاديث وتصحيحها. أما الأحاديث التي يعيبونها لأنها تفيد التشبيه أو يكذبها العقل والنظر فأمرها ظاهر لاخفاء به، وأما المتناقضة أو التي يدفعها أو يبطلها القرآن والإجماع ونحوها فكثيرا ما يعيبونها انطلاقا من النظر العقلي وانطلاقا مما يدل عليه ظاهر لفظها من اختلاف قد يصل الى

التناقض، وتراهم يختارون الأحاديث المخالفة لأصل من أصولهم فيعيبونها ويرجعون في إثبات تناقضها الى ما عرفوا به من النظر العقلي والقياس المنطقي. وتراهم يتتبعون هذه العيوب. ويلجون في تتبعها، ويتعسفون في إظهارها غافلين أو متغافلين عما يتحدث به ويثبته كتابهم وأدباؤهم ونقاد الأدب منهم وما يعرفه عامة المثقفين من تصرف العرب وتوسعهم في كلامهم وفي مدلول المفردات، أو عدولهم عن الحقيقة الى المجاز وغير ذلك من مقتضيات البلاغة والفصاحة التي أفاض الجاحظ وغيره في الحديث عنها. وقد صرفتهم رغبتهم الملحة في انتقاص أهل الحديث بإظهار قبولهم الأحاديث المتناقضة عن اعتبار ما يعرفه علماء المسلمين من نظرية النسخ أو عن اعتبار أن بعض النصوص عامة تخصصها نصوص أخرى، مثال ذلك كسب الأمة، فقد اعترض المعتزلة على الحديث المروي عن أبي هريرة «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الإماء» قالوا وكسب الإماء حلال ... فكيف ينهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم»[35] وفاتهم أن الكسب المنهي عنه هو الكسب من البغاء، والى هذا ذهب الشريف المرتضى عندما تعرض لهذا الحديث[36] ومن تكلفهم وتعسفهم في الاعتراض على بعض الأحاديث أنهم عابوا الحديث «عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الضب «لا آكله ولا أنهى عنه، ولا أحله ولا أحرمه» قالوا إذا كان هو عليه ـ السلام. لا يأكل ولا ينهى، ولا يحلل ولا يحرم فإلى من المفزع في التحليل والتحريم ؟»[37] فكيف ذهب عنهم أن كلام الرسول في الضب يدل على أنه يبيح أكله لمن شاء ؟ كذلك من الأحاديث التي عابوها ما لم يقبله أهل السنة، وإنما هو، كما يقول ابن قتيبة من أحاديث الأسمار والأخبار القديمة.

(35) المصدر السابق 322.

(36) انظر «غرر الفوائد ...» I 454 وما بعدها..

(37) تأويل مختلف الحديث 268.

ومن العجب أن المعتزلة عابوا أهل السنة برواية هذه الأحاديث وقبلوا هم عددا منها وأولوها وفق أصولهم. فهذا الشريف المرتضى، يدرج في كتابه «غرر الفوائد ودرر القلائد، عددا من هذه الأحاديث، ويذكر وجوها كثيرة في تأويلها، ويشير الى قول ابن قتيبة فيها، فيقبله مرة ويرده مرة. وفي ما يلي أهم هذه الأحاديث مع موضع ورودها في كتاب ابن قتيبة وكتاب الشريف المرتضى، وقد رمزنا الى الأول بحرف «ق» وإلى الثاني بحرف «ش» وأثبتنا الحديث في كتاب ابن قتيبة، وأشرنا الى الاختلاف بينه وبين كتاب الشريف المرتضى إن كان وأدرجنا في هذا الجدول أحاديث ذكرها ابن قتيبة عرضا ورمزنا اليها بالحرف (ع) بعد الصفحة، فإن أولها المرتضى رمزنا الى ذلك بالحرف (و) بعد الصفحة أيضا.

نص الحديث	الاختلاف	ص في ق	ص في ش
1 يخرج من النار قوم قد امتحشوا فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل.	اختلاف يسير	5 ع وشبيه به ص 117	427 I
2 لا عدوى ولا هامة ولا طيرة، قيل له إن النقبة تقع بمشفر البعير فتجرب الإبل كلها قال فما أعدى الأول		102	204 - 200 II ،
3 لا يوردن ذو عاهة على مُصح		-	-
4 الشؤم في المرأة والدار والدابة إكان أهل الجاهلية يقولون إن ...]		-	-
5 يقول الله إني خلقت عبادي جميعا حنفاء فاجتنا لشهم الشياطين عن دبتهم ...		5 و129 ع	86 II
6 كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه		128	82 II
7 لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده		165	9 - 5 II
8 لو جعل القرآن في إهاب ثم ألقي في النار ما احترق	مع اختلاف ف في اللفظ يسير	200	309 II و 426 I

نـص الحديـث	الاختـلاف	ص في ق	ص في ش
9 قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمان	مع اختلاف، في اللفظ وزيادة يسيرة	208	I 318 و321 و341
10 لا تسبوا الدهر فإن الله تعالى هو الدهر		222	I 45
11 إن الميت يعذب ببكاء الحي عليه		245	I 340 و341
12 إن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمة أعجمية للعتق فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله تعالى ؟ فقالت في السماء قال فمن أنا ؟ قالت أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام هي مؤمنة وأمره بعتقها.	الخبر في غرر الفوآئد أطول منه في تأويل مختلف الحديث	272	II 167
13 اكثر أهل الجنة البله		276 ع	I 38
14 نهى رسول الله صلى اللع عليه وسلم عن كسب الإماء	في غدو الفوائد عن كسب الزمارة عوض عن كسب الإماء بمعنى البغي	322	I 454

وأساس منهج ابن قتيبة في الرد على خصومه، هو أن العقيدة وأحكام الدين لا تدرك بالقياس مهما دق ولا بالعقل، وإنما تؤخذ من الكتاب والسنة. فإذا جاء فيهما شيء فالإيمان به واجب سواء وافق القياس والعقل أم لم يوافقهما. وسنده في هذا قوله تعالى «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»[38]» وأن جبريل كان يأتي الرسول بالقرآن عن الله كما كان يأتيه بالسنة عن الله أيضا، فكلاهما وحي، ويدل على هذا قول الرسول «أوتيت الكتاب ومثله معه»[39]» يريد بذلك أنه أوتي السنة مع الكتاب. والسنة عند ابن قتيبة على ثلاثة أنواع فسنة : أتاه بها

(38) سورة الحشر، جزء من الآية 7.

(39) لم نهتد الى تخريج هذا الحديث.

جبريل، وتتعلق بالحلال والحرام، أي بالأحكام، فتنسخ القرآن أو تتضمن حكما لم يرد به القرآن كقول الرسول «لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها»[40]. وقد استغل ابن قتيبة هذا النوع من السنة ليرد عل مطاعن المعتزلة في أحاديث تضمنت أحكاما لم ترد في القرآن مثال ذلك «لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها» المذكور آنفا و«يحرم من الرضاع ما يحرم بالنسب»[41]. وقد طعن فيهما المعتزلة بأنهما تضمنا كما لم يجئ في القرآن[42]. والنوع الثاني من السنة هو سنة أباح الله للرسول أن يسنها وأمره باستعمال رأيه فيها. وأباح له أن يرخص فيها المن يشاء، ويظهر من الأمثلة التي أوردها ابن قتيبة أن المراد بهذا النوع هو السنة التي تتضمن حكما منسوخا بالسنة لا بالقرآن أو حكما غير عام مثل قوله في مكة «لا يختلي خلاها ولا يعضد شجرها»، فقال له العباس «إلا الإذخر يا رسول الله فقال إلا الإذخر[43]». وقد يمكن ان نقول إن ابن قتيبة انطلق من هذا النوع من السنة في أحد وجهي تأويله لحديثين عابهما المعتزلة بالتناقض، وهما قول الرسول «لارضاع بعد فصال»[44] والحديث المروي عن عائشة ويتعلق بإذنه لامرأة أبي حذيفة أن ترضع سالما مولاه،

---

(40) ورد في كتاب النكاح من الكتب الآتية : صحيح البخاري 27، وصحيح مسلم 12 و37 ـ 39 وصحيح الترمذي 30 وسنن النسائي 47 ـ 48 وابن ماجه 31 والدرامي 8 وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي VI 551.

(41) روي في صحيح البخاري شهادات 7 ونكاح 20 وفي صحيح مسلم، رضاع 6 و13 وفي سنن أبي داود نكاح 6 والنسائي نكاح 49 وابن ماجه نكاح 34 وفي صحيح الترمذي رضاع 1 وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث VI 426.

(42) انظر رده على الطعن في هذين الحديثين في تأويل مختلف الحديث 194 ـ 199.

(43) روي في صحيح البخاري جنائز 76 ـ 77 وعلم 39 وصيد 9 ـ 10 وغيرها من المواضع وفي مسلم حج 445، 447، 464 وفي سنن ابي داود مناسك 89 وسنن النسائي حج 110 وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي I 41 وII 77.

(44) روي في سنن ابن ماجه نكاح 37 وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي V 149.

وهو كبير حتى تحرم عليه بالرضاع ويحلّ له الدخول عليها دون أن يكره ذلك أبو حذيفة[45]. وقد كان سالم هذا يدخل على امرأة أبي حذيفة فترى كراهيته لذلك في وجهه، فشكت ذلك الى الرسول. فأمرها أن ترضع سالما مع أنه كبير لتصير محرما له. أما الصنف الثالث من السنة فهي ما سنه الرسول للناس. فإن فعلوه فهم مأجورون وان تركوه فلا شيء عليهم. ونستطيع أن نحكم بأن المعتزلة. بادعائهم أن هذا الحديث «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» يناقض قوله تعالى «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ» الآية الى قوله «وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ»[46]، غفلوا أو تغافلوا عما يعلمونه ويعلمه جميع علماء المسلمين من أن السنة تشرّع كما يشرع القرآن، والتزموا في هذه الحالة الجدل المستند الى المنطق الشكلي. وعلى هذا الأساس، يقول إن من كلام الرسول وأمره ما يفيد الحكم العام ومنها ما لا يفيده كان يريد به الاصلاح أو إزالة الوحشة دون أن يوجب حكما، وهو، ما يسميه الفقهاء الحكم الخاص برجل أو امرأة، ولكن ابن قتيبة جاوز تنظير الفقهاء فنأخذ يحلل فعل الرسول أو قوله ليبين ما قصد اليه بذلك القول أو الفعل من الاصلاح أو إيقاع الألفة أو نحوهما.

أما ما جاء في الحديث الصحيح مما يتصل بالعقائد والغيبيات، فيرى ابن قتيبة أنه لا يجوز رده بقياسه على ما نراه وما نلاحظه في عالمنا هذا، أو بالرجوع الى النظر أو الى مقاييسنا البشرية الأخلاقية أو غيرها بل يجب أن نقبله وأن نقف عند ما جاء به الخبر. وظاهر هنا أنه يرد على المعتزلة الذين يتفكرون في ذات الله وصفاته وغير ذلك من الأمور

---

(45) روي في صحيح مسلم رضاع 26 ـ 28 و70 وفي سنن ابي داود نكاح 9 وحدود 24 وفي سنن النسائي نكاح 9 وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي II 264.

(46) النساء 23 ـ 24.

الغيبية والاعتقادية خاصة، ثم يتخذون ما يتوصلون اليه بالنظر منطلقا ليعيبوا كثيرا من الأحاديث بأنها تخالف النظر وحجة العقل. فيمكن أن نقول إنه في هذه النقطة يأتي بنيانهم من الأساس لينقضه. وقد أداه غلو خصومه في رد الأحاديث الكثيرة بالنظر المنطقي غير الدقيق أحيانا، الى مقابلة نظرهم وإبطاله بمثله، مع اجتهاد في السخرية منهم عندما يتيسر له ذلك. فقد قابل قولهم «رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إذا قام أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده» قالوا [خصوم ابن قتيبة] وهذا حديث جائز لولا قوله فإنه لا يدري أين باتت يده، وما من أحد إلا وقد درى أن يده باتت حيث بات بدنه ...»[47] فرد على هذا الاعتراض قائلا «قال أبو محمد ونحن نقول إن هذا النظار علم شيئا وغابت عنه أشياء، أما علم ...»[47] ثم أخذ يعدد ما يرى أنه يوجب غسل اليد عند القيام من النوم. والذي نلفت اليه النظر من رد أبي محمد هو هذه السخرية الظاهرة في قوله الذي أوردناه، ولا شك أنه أخذه من قول أبي نواس [146 ـ 198 / 763 ـ 814] [بسيط].

فقل لمن يدعي في العلم فلسفة. حفظت شيئا وغابت عنك أشياء[48]

غير أن خصوم أبي محمد قد يلجئونه، مع ما رأينا من تشدده وصلابته في الدفاع عن الحديث واعتباره إياه أحد مصادر العقيدة والتشريع، الى تعديل قوله هذا أو عدم العمل به. وقد كان ذلك منه في رده على هؤلاء الخصوم، لما عابوا أهل الحديث بأنهم يروون أحاديث طرقها جيدة ولكنهم لا يعملون بها، فلم يجد ابن قتيبة بدا من تعليل ترك العمل بهذه الأحاديث، المتصلة بالمسح على العمامة في الوضوء، بقوله «ونحن نقول إن

(47) تأويل مختلف الحديث 130 ـ 131.

(48) ديوان أبي نواس ط. دار صادر ودار بيروت. بيروت 1382 / 1962 ص 8.

الحق يثبت عندنا بالاجماع أكثر من ثبوته بالرواية، لأن الحديث قد تعترض فيه عوارض من السهو والإغفال، وتدخل عليه الشبه والتأويلات والنسخ، ويأخذه الثقة عن غير الثقة وقد يحضر الأمر - يأمر به النبي صلى الله عليه وسلم - رجل، ثم يأمر بخلافه ولا يحضره هو، فينقل الينا الامر الأول ولا ينقل الينا الثاني لأنه لم يعلمه»[49]. فهو هنا يقدم العمل بالإجماع لأنه سلم من هذه الأسباب، ويأتي بأمثلة من هذه الأحاديث التي ترك العمل بمضمونها ولكنه لا يبين بدقة متى يتركون العمل بالحديث الذي يروونه من طرق مرضية، ويمكن أن نفسر ذلك إما بأنه أقل علما من أئمة الفقهاء المعاصرين له أو بأن نزوعه الى الجدال طغى عليه وشغله عن بيان هذه الحالات بيانا دقيقا.

ويظهر دفاع ابن قتيبة ضعيفا أو متكلفا في بعض الحالات، حتى يلجئه ذلك الى أقوال لا نظن إلا أن أكثر معاصريه أو كلهم لا يوافقونه عليها. ونقصد بهذا رده على الخصوم الذين اعترضوا على الحديث عن عائشة «أن امرأة كانت تستعير حليا من أقوام فتبيعه، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، فأمر بقطع يدها[49]» بأن الإجماع منعقد على أنه لا قطع على المستعير فكان ردا ابن قتيبة أن هذا الحديث صحيح «غير أنه لا يوجب حكما لأنه لم يقل إنه قطعها وإنما قال أمر بقطعها[50]» وعنده أن هذا الامر ومثله من الرسول كان على سبيل التحذير والترهيب. ولا يخفى ما في هذا الرد من ضعف، وقد خالفه فيه كثير من العلماء، ولم يتح لنا أن نطلع على ما قال العلماء المعاصرون له في هذا الحديث، ولكننا نعلم أنه روي في أمهات كتب الحديث، وأن هذه المرأة مخزومية وأنها سرقت، وفي بعض الروايات استعارت الحلي وجحدته فأمر الرسول

(49) تأويل مختلف الحديث.

(50) انظر قول ابن قتيبة في هذا الحديث في المصدر السابق 94 - 96.

بقطع يدها، وأن أمرها أهم قريشا، فوسطوا أسامة بن زيد [7 ق هـ 54 / 615 ـ 674] ليشفع لها عند الرسول فغضب من ذلك فقطعت يدها، وهذا خلاف ما يقوله ابن قتيبة. ولكن الإشكال يبقى في سبب قطع يدها أهو السرقة أم جحد العارية ؟ وقد اختلفت الأقوال في هذه المسألة وأكثر العلماء على أنها سرقت واستعارت وجحدت العارية وأنها قطعت في السرقة لا في جحد العارية، وان كان بعضهم، مثل الظاهرية، وابن حنبل [164 ـ 241 / 780 ـ 853] في قول نُقل عنه، يرون القطع على جاحد العارية.

وهذا يفضي بنا الى الإشارة الى طريقة أخرى يعمد اليها صاحبنا لينفي ما بين الحديثين من اختلاف أو ليثبت أن الحديث لا يناقضه ولا يخالفه الاجماع أو العيان أو نحو ذلك. وتقوم هذه الطريقة على التنبيه الى ما بعرض للحديث من آفات الرواية أو السماع. وهي آفات تتعدد أسبابها فمنها وقوع السهو عن لفظة أو نحوها من ألفاظ الحديث يسقطها الصحابي أو أحد الرواة ومن هذا القبيل ما روى ابن مسعود من أن الرسول أخبر بأنه لا يبقى بعد المائة عام نفس منفوسة. فطعن المعتزلة في هذا الحديث وقالوا إن العيان يكذبه فبنى ابن قتيبة رده على أن ابن مسعود سها فاسقط من هذا الحديث لفظ منكم. وأفضى به هذا الى رد بعض الأحاديث التي يخالف أحدها الآخر أو حتى التي تخالف المعقول إذا كان الوضع عليها ظاهرا أو عرف أنها من أحاديث القصاص، أو مما يتحدث به الناس قديما في الجاهلية، أو من أخبار أهل الكتاب. وقد عاب الجاحظَ برواية أحاديث أهل الكتاب في تنادم الديك والغراب ونحو ذلك كما اشتد على القصاص وأسهب في التحدث بمعايبهم، فإنهم يعلمون أن الناس يميلون الى سماع العجائب. وكلما كثرت هذه العجائب في قصصهم كثر المستمعون اليهم، فلذلك يلجأ القصاص الى وضع الحديث ليكثر الناس في حلقاتهم، ومن هذا القبيل حديث عوج وما وصفته به الأخبار من قوة

وطول قامة جاوز الحد، وما ذكروا من طول عمره، وقد طعن عليه المعتزلة، فكذب ابن قتيبة هذا الحديث، واغتنم هذه الفرصة السانحة ليعيد الكرة على القصاص ويشهر بهم، ويبين أنهم أحد وجوه ثلاثة يدخل منها الحديث الشوبُ والفساد. أما الوجهان الآخران فهما الزنادقة - وهنا يعيد عليهم الكرة أيضا فيقول إنهم وضعوا حديث عرق الخيل وعيادة الملائكة[51]، والأخبار القديمة التي كان الناس يتحدثون بها في الجاهلية. غير أن هذا لا يمنع ابن قتيبة من تصديق بعض الأخبار التي تروي عن الثقات أو المشهورين بالصدق فإنه صدق خبرا يرفعه الى الحسن البصري [21 - 110 / 642 / 728] ومضمونه أن طول فرعون لا يزيد على ذراع وأن لحيته ذراع، وهو لا يقل غرابة عن خبر عوج الذي كان يخوض البحر فلا يجاوز ركبتيه. وهنا يحق لنا أن نتساءل ما هي المقاييس التي بها يقبل الأخبار العجيبة الغريبة أو يرها، ونريد بها الأخبار الواردة في أحاديث يعتبرها ابو محمد صحيحة.

وإذا سلم الحديث من الآفات ولم يكن مما يمكن اعتباره موضوعا - والأحاديث التي اعتبرها موضوعة قليلة في كتابه - وطعن فيه المعتزلة لأنه يخالف حديثا آخر، فإن ابن قتيبة يزيل هذا الاختلاف بالقول بأن أحد الحديثين ناسخ للآخر إن أمكنه ذلك أو بأن الرسول حكم في قضية بشيء ثم نزل عليه القرآن بغير ذلك الحكم، فترك العمل بالحكم الأول. وأظهر حديث قال فيه بهذا القول الثاني حديث العرنيين. وهم «ناس من عرينة قدموا على الرسول المدينة فاجتووها»[52] فأذن لهم الرسول في

(51) مضمون حديث عرق الخيل هو أن الله لما اراد خلق نفسه أجرى الخيل فعرقت فخلق نفسه من عرقها (تأويل مختلف الحديث 7 ذيل 1)، أما عيادة الملائكة فملخصه أن الله اشتكت عيناه فعادته الملائكة [الملل والنحل للشهرستاني في تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل القاهرة 1387 / 1968 ج I ص 106) ولا يصحح جمهور المسلمين هذين الحديثين.

(52) أي استوخموها.

الخروج الى إبل الصدقة فخرجوا فصحوا فقتلوا الرعاة وساقوا الإبل وارتدوا عن الإسلام، فبعث الرسول في أثرهم «فأتي بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم، وتركهم في الحر حتى ماتوا»[53]. فابن قتيبة يرى أن الرسول حكم بهذا الحكم قبل أن ينهى عن المثلة وقبل أن ينزل عليه حكم السارق وآية المحاربة وهي قوله تعالى «إِنَّمَا جَـزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلاَفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ»[54]. فنسخ حكم الرسول، وهذا رأي فريق من علماء المسلمين، بينما يرى علماء آخرون أن ما فعل الرسول بالعرنيين غير منسوخ، وهنا نلاحظ أن ابن قتيبة اختار الرأي الذي يساعده على تأييد نظرته وعلى إظهار فساد ما يذهب اليه مخالفوه، وقد تلجئه الرغبة في إثبات صحة ما يقول الى الاحتجاج بالقراءات الشاذة. فقد احتج لإثبات أن المسيح ينزل في آخر الزمان، عند قرب الساعة بقراءة من قرأ «وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ...» عوض «وَإِنَّهُ يَعْلِمْ لِلسَّاعَةِ فَلاَ تَمْتَرُنَّ بِهَا»[55]، وهي قراء العشرة، أما قراءة «لَعَلَم» بفتح اللام التي هي عين الكلمة فقراءة شاذة رويت عن الأعمش[56] [61 ـ 148 / 681 ـ 765] والكلمتان عِلْمٌ بسكون اللام وعَلَم بفتحها بمعنى العلامة. وظاهر أنه يريد بهذا أن يثبت أن القرآن يصدق الحديث، فإذا لج الخصوم

(53) جاء حديث العرنيين في صحيح البخاري وضوء 60 وفضائل الصحابة 5 وحدود 15 ـ 17 وفي صحيح مسلم قسامة 9 ـ 10 وحدود 3 وفي صحيح الترمذي طهارة 55 وغيرها وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث II 26 و542. وقد احتج به ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث 166.

(54) صورة المائدة 33.

(55) الزخرف 61.

(56) ذكر ذلك عبد الفتاح القاضي في «القراءات الشاذة» المطبوع مع «البدور الزاهرة في القرارات العشر المتواترة (ط أولى دار الكتاب العربي بيروت 1401 / 1981) ص 80 واحتج ابن قتيبة بهذه القراءة في تأويل مختلف الحديث ص 188.

ولم يقتنعوا بقول ابن قتيبة صاروا ممن يكذب القرآن. وبذلك يدخلون في زمرة الكفار ويفارقون المسلمين ويخرجون من الإسلام، ولا يخفى ما في ذلك من شناعة فقد استعان حتى بالقراءات الشاذة ليستطيع إسكات خصومه.

ولا يكتفي بالاحتجاج بأن القرآن يصدق هذه الأحاديث، بل يزيد فيحتج بأن غيره من الكتب المنزلة، وخاصة التوراة والانجيل، تصدقها ولا يعتمد في ذلك على ما حكاه القرآن من مضمون هذه الكتب، بل يعود اليها ويقول إنه قرأ فيها ما يصدق الأحاديث المطعون فيها. ويقيد أخذه عن التوراة والإنجيل بأنه يأخذ عنهما ما لا يفيد أمرا يتعلق بالعبادة أو الأحكام والسنن، فهو يأخذ عنهما ما يؤيد القرآن والحديث، ليقوي قوله.

وقد أخذ من التوراة والإنجيل أشياء كثيرة احتج بها، فهو يعتبرها صحيحة وهنا نتساءل ممن أخذ هذه الأقوال ؟ ويمكن الإجابة بأنه أخذ بعضها عن وهب بن منبه [34 ـ 114 / 654 ـ 732]، كما يصرح أنه قرأ في الإنجيل أو في التوراة، ويقول أحيانا «وفي الانجيل الصحيح»، فما هو الإنجيل الصحيح، وما هو التوراة الذي أخذ منه ابن قتيبة أو قرأه وهب بن منبه، حتى يصدق ما فيه رجل من علماء المسلمين مثل ابن قتيبة أو من التابعين مثل وهب بن منبه وأين وجدا هذين الكتابين ؟

يمكن أن يكون الجواب عن ذلك في ما نقرأ في القرآن وكتب الحديث من أن عند أحبار اليهود ورهبان النصارى نسخا من هذين الكتابين لم تحرف(57)، وإذا صح هذا، فهو يفضي بنا الى سؤال آخر، وهو كيف وصلت هذه النسخ كلها أو بعضها الى يد ابن قتيبة حتى يقرأها ؟

---

(57) انظر على سبيل المثال القرآن سورة آل عمران 93 والأنعام 91 وصحيح مسلم حدود 26 ـ 28.

كما يمكن أن يكون الجواب في ما أشار اليه Lecomte من وجود ترجمة عربية للإنجيل أورد علي بن سهل الطبري ـ وهو نسطوري أسلم وكان طبيبا للمتوكل ـ جملا منها في بعض مؤلفاته[58]. فهل هذا هو الانجيل الذي يقول ابن قتيبة إنه صحيح ؟ ولعله من الجائز أن نذهب الى أن ابن قتيبة سمع أخبارا من التوراة والانجيل مروية عن وهب بن منبه [34 ـ 114 / 654 ـ 732] وغيره، فاعتبرها من التوراة والإنجيل الصحيحين. ولكن ابن قتيبة يروي من هذين الكتابين أشياء سخيفة أو غير صحيحة، ويتكلف لإظهار صحتها، ويحتج بأقوال من يشاع أنهم اطلعوا على كتب النصارى واليهود، فيستشهد بشعر أمية بن أبي الصلت [ت 5 هـ / 626] الشاعر الجاهلي المعروف، ويحتج لرد مطاعن خصومه في الحديث بما أجمعت الأديان ـ من نصرانية ويهودية ومجوسية ـ على الإيمان به كما يحتج بأقوال حكماء الفرس. وبما أطبقت القلوب على قبوله والايمان به، وهذا تلميح الى الفطرة، ويصرح في مواضع من كتابه بصحة ما آمن الناس به من جهة الفطرة، فهو صحيح يحتج به كما يحتج بما تؤمن به العامة. ونرى أنه لا يريد بذلك إلا الفطرة المذكورة في مثل قوله تعالى «فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا»[59] أو في قوله صلى الله عليه وسلم «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه»[60]. فلو رجع الخصوم الى فطرهم لما قدحوا في بعض الأحاديث، لذلك يتصدى لخصومه باستعمال أقوى أسلحتهم وهو

(58) انظر Lecomte : Les citations de l'ancien et du Nouveau Testaments في ARABICA, tome V facs, 1, 1958 ص 40 ـ 41.

(59) سورة الروم 30.

(60) ورد الحديث في صحيح البخاري جنائز 80 وتفسير سورة الروم وقدر 3 وفي صحيح مسلم قدر 22 ـ 24 وفي الموطإ جنائز 52 وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي VI 462 وVII 110 و311 وتكلم عليه ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث 128 ـ 130.

مقتضى النظر والعقل ليثبت أن الأحاديث لا يُخالف بعضها بعضا ولا يخالف القرآن فهو يستشهد بأقوال أرسطو أو بأقوال الاطباء أو المتطببين، كما يستشهد بأمور عجيبة يذكر أنه شاهدها أو رويت له. وقد يؤيد هذا كله بما يسمع أنه مذكور في التوراة ويتساءل عن الخصوم «كيف صدقوا بقول أرسطاليس في حجر السنفيل : إنه إذا ربط على بطن صاحب الاستسقاء نشف منه الماء[61]» ولم يصدقوا قول الرسول في مقل الذبابة الساقطة في الإناء وأن في أحد جناحيها سما وفي الآخر شفاء[62] ؟ فهو في مثل هذا الموضع من كتابه يلبس لبوس أهل النظر والمنطق ليحاج خصومه.

كما يدعو الى ربط الحديث بالظروف التي قيل فيها وإلى رده الى ما عرف عن عرب الجاهلية من عقائد يريد الرسول تكذيبها وبيان فسادها، ومن المفيدان نشير الى أن الشريف المرتضى أخذ بمثل هذا أو شبيه به[63].

وبما أن الرجل أديب ذواقة للأدب العربي، ومن جهابذة نقاده، وقد مكنه طول تمرسه بلغة الضاد من الغوص على خفاياها وإدراك أسرارها، وهذا ما يقر له به جميع أهل الأدب، فقد استعان بهذه الملكة ليرد على خصومه. فهو يرى أن ما يُظن اختلافا أو تناقضا بين الأحاديث يزول إذا ودققنا النظر في الحديثين المدعى عليهما الاختلاف، وكذلك يزول إذا وضعنا كلا منهما موضعه وأجريناه على ما اعتادت العرب استعماله من فنون الكلام، وما عرف عنها من تصرف في وجوهه. وذلك أن كلام

---

(61) تأويل مختلف الحديث 232.

(62) ذكر ابن قتيبة هذا الحديث ورد على مطاعن الخصوم عليه في المصدر السابق 228 ـ 232 ورواه البخاري في صحيحه بدء الخلق 17 وطب 58 وفي سنن أبي داود أطعمة 48 وسنن النسائي فرع II وسنن ابن ماجه أطعمة 42 وتخريجه في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث II 170 وVI 244.

(63) قارن تأويل مختلف الحديث 103 ـ 105 بما في «غرر الفوائد و«القلائد» II 202 ـ 204.

العرب إيماء وإشارة وتشبيه، ومنه الحقيقة والمجاز وإنابة بعض الألفاظ عن بعض. ولا يفوته أن يدعم ما يذهب اليه بأمثلة من جيد كلام العرب منظومة ومنثورة. كذلك يعمد أبو محمد الى ابراز رأيه ورده على خصومه بأن يُتبع قولهم بقوله. فهو يريد أن يظهر عدم تحامله عليهم فيذكر طعنهم في الحديث وحجّتهم في ذلك ويتبعه بقوله هو وحجته وغالبا ما يكون ذلك بهذه العبارة «قال أبو محمد» ويكثر من استعمالها حتى تكاد ترد في كل صفحة من صفحات كتابه. ويليها «ونحن نقول إنه ليس في هذا اختلاف» فبذلك يظهر نقضه لقولهم. ويكثر من حمد الله على فساد قول خصومه. غيرأنه رغم إمعانه في إظهار ضعف حجة خصمه، لا تسلم حجته هو من الضعف في بعض الحالات فهو أحيانا يتكلف تكلفا ظاهرا في التأويل ليتمكن من إفحام الخصوم، دون أن يستطيع بلوغ هذه الغاية في مواضع من كتابه، وقد يلجأ الى الإطناب في الكلام الذي يلتذ به السمع ليشغل قراءه بجمال أسلوبه وحسن كلامه عن ضعف حجته.

ولا يفوتنا في ختام بحثنا أن نشير الى أن ابن قتيبة لم يأت ي كتابه هذا على كل الأحاديث التي وجد فيها الخصوم سبيلا الى الطعن أو التي رأى المسلمون أن ظاهر معناها يخالف القرآن أو يخالف حديثا آخر أو أحاديث أخرى. ويكفينا دليلا على ذلك أن كثيرا من علماء المسلمين بعده اهتموا بهذه الأحاديث التي عرض لها وأضافوا اليها أخرى يتناقلها الرواة. ونذكر من هؤلاء ابن خزيمة [223 ـ 311 / 838 ـ 924] وهو متأخر قليلا عن ابن قتيبة، وقد ألف «كتاب التوحيد» وجمع فيه كثيرا من الأحاديث التي ظاهرها التشبيه ورفض تأويلها وأثبت لله جوارح على الحقيقة، ليثبت فساد ما تذهب اليه المعتزلة في التوحيد. كما ألف ابن فورك [ت 406 / 1015] كتاب «مشكل الحديث وبيانه» وعرض فيه لمثل ما عرض له ابن قتيبة من الأحاديث، إلا أنها أكثر من التي عرض لها ابن قتيبة، وركز

خاصة على الأحاديث التي تفيد التشبيه وأولها على مقتضى عقيدته الأشعرية واجتهد في نفي ما يمكن أن تفيده من تشبيه. ومن هؤلاء المعتزلي الشيعي الشريف المرتضى صاحب «غرر الفوائد ودرر القلائد»، وقد عرض فيه كما قلنا للأحاديث التي يخالف ظاهرها أصلا أو أكثر من أصول المعتزلة. فإذا كان رجال الفرق الإسلامية يتجادلون ويتناظرون في هذه الآيات والأحاديث، وكل ينتصر في تأويلها لمذهبه، فإنهم جميعا مقرون بأن فيها ما يخالف أصولهم، وهذا ما أداهم الى تأويلها. كذلك يجب أن لا يفوتنا أن الناس من بعد ابن قتيبة تناولوا كتابه هذا بالتقييم فمنهم من أزرى عليه ولم ير له قيمة مثل ابن الأنباري [محمد بن القاسم 271 ـ 328 / 884 ـ 940]، ومنهم من نظر أو أظهر أنه ينظر الى هذا الكتاب نظرة مجردة ويقيمه تقييما بمعزل عن التحامل عليه أو الانحياز له. وجدير بنا أن نتساءل لماذا اقتصر صاحبنا على الأحاديث الواردة في كتابه ؟ ألأنها كل الأحاديث التي صححها أهل السنة وعيبت بالاختلاف ؟ أم هل عمد الى اختيار أحاديث رد على من عابوها وأسقط أخرى أي لم يرد على خصومه الذين عابوها ؟ إن مقدمة الكتاب وما فيها من الأحاديث الكثيرة، وما وصل اليه التأليف في الحديث في حياة ابن قتيبة، يبعثنا على استبعاد الإمكانية الأولى. فهل تصح الثانية ؟ وإن صحت فعلى أي أساس وحسب أي المعايير صنّف اعتراضات الخصوم على الأحاديث فاختار الردّ على بعضها وفضل إهمال سواها ؟

محمد بن عبد الجليل